الأمم المتحدة

E/CN.3/2012/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 December 2011
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثالثة والأربعون

٢٨ شباط/فبراير – ٢ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: إحصاءات الجريمة

المعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير المعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا عن إحصاءات الجريمة. وتوجد تحديات مختلفة تؤثر في إحصاءات الجريمة على المستويين الوطني والدولي، من بينها وضع المفاهيم والتعاريف الموحدة، وعدم التنسيق بين المؤسسات الوطنية ومختلف مصادر البيانات، وعدم وجود إطار دولي لتصنيف البيانات المتعلقة بالجرائم التقليدية والمعقدة. واللجنة الإحصائية مدعوة لمناقشة الإجراءات التي يتعين أن يتخذها مختلف الجهات الفاعلة في النظام الإحصائي الدولي، وهي المكاتب الإحصائية الوطنية أو المنظمات الدولية والإقليمية، للتغلب على هذه التحديات. وتشمل المسائل التي ستُناقش ما يلي: (أ) الاستراتيجيات التي ينبغي أن تعتمدها المكاتب الإحصائية الوطنية لتنسيق جمع بيانات الجريمة ونشرها وتحليلها على نحو أفضل؛ (ب) الدور المتزايد للدراسات الاستقصائية عن الإيذاء؛ (ج) قياس الجرائم الناشئة و ''المستعصية على القياس''، مثل الجريمة المنظمة والفساد والاتجار بالأشخاص؛ (د) وضع إطار دولي لتصنيف الجرائم، لتحسين إمكانية المقارنة بين البيانات داخل كل بلد وفيما بين البلدان؛ (هـ) إنشاء المركز المشترك بين المعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ويسمى مركز التفوق للمعلومات الإحصائية المتعلقة بالحوكمة وضحايا الجريمة وشؤون الأمن العام والعدالة؛ (و) المؤتمر الدولي الأول عن إحصاءات الجريمة.

* E/CN.3/2012/1.

030112 301211 11-62473 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا عن إحصاءات الجريمة

أولا – مقدمة

١ – تعد مستويات الجريمة والعنف من بين أكبر التهديدات لاستقرار البلدان وتنميتها. وهي تؤثر على جوانب بالغة الأهمية في حياة المواطنين اليومية، وغالبا ما تحتل أولوية عالية في جدول أعمال واضعي السياسات. وتتطلب مكافحة الجريمة وإدارة برامج الوقاية وتعزيز الأمن نظاما إحصائيا شاملا يمكن أن يوفر الأدلة لرصد مستويات واتجاهات جميع أشكال الجريمة وأثرها على الكيانات المتضررة. ولكن النظم الإحصائية عن الجريمة ما زالت في كثير من البلدان تواجه تحديات كبيرة في توفير بيانات إحصائية عالية الجودة عن اتجاهات الجريمة وأنماطها.

٢ – ومن أجل مواجهة هذه التحديات بنجاح، لا بد من اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي، حيث ينبغي أن تقوم المكاتب الإحصائية الوطنية بدور أقوى. ويحدد هذا التقرير عددا من التحديات والإجراءات التي يمكن اتخاذها لمواصلة تعزيز جودة البيانات الإحصائية عن الجريمة. وهو يستند إلى التقرير عن إحصاءات المخدرات وتعاطيها وإحصاءات الجريمة، الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى الدورة الحادية والأربعين للجنة الإحصائية (E/CN.3/2010/19) وعدد من القرارات التي اعتمدتها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي دُعيت فيها الدول الأعضاء إلى تعزيز جهودها لاستعراض وتحسين أدوات جمع البيانات من أجل تعزيز المعارف بشأن اتجاهات وأنماط الجريمة العالمية[(١)]. ويأخذ في الاعتبار أيضا استنتاجات اجتماع فريق الخبراء المعني بنطاق ومضمون الإحصاءات الاجتماعية (ESA/STAT/AC.161/L.6) الذي عقد في نيويورك في عام ٢٠٠٨.

ثانيا – جمع البيانات عن الجريمة والعدالة الجنائية على الصعيد الوطني

٣ – على الرغم من الأهمية العالية والحساسية السياسية لموضوع الجريمة والعدالة الجنائية، فكثيرا ما كانت المكاتب الإحصائية الوطنية معنية بصورة هامشية فقط بتطوير وصيانة نظام إحصائي عن الجريمة. وكما هو الحال في إحصاءات قطاعات أخرى (مثل الصحة أو التعليم)، فقد جرت العادة على أن تستند البيانات عن الجريمة إلى السجلات الإدارية التي تحتفظ بها المؤسسات الفنية مثل الشرطة والنيابة العامة والمحاكم والسجون وغيرها من الوكالات. وترتبط هذه البيانات ارتباطا وثيقا بالأنظمة القانونية الجنائية الوطنية، التي

(١) انظر على سبيل المثال: لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، القرار ٢/١٩ بشأن تعزيز عملية جمع بيانات قابلة للمقارنة في مجال الجريمة وتحليلها والإبلاغ عنها (E/2010/30، الفصل الأول – دال).

تُعَرِّف الجرائم وتحدد المؤسسات المسؤولة عن إنفاذ القانون والعدالة الجنائية. وهذه البيانات هي منتج ثانوي للإجراءات المعقدة التي وضعتها الدول لإنفاذ القانون الجنائي ولضمان أن تنظر نظم العدالة الجنائية بشكل صحيح فيما يخص الجرائم والجناة والضحايا. وبشكل عام، لا تحتل الاحتياجات الإحصائية أولوية في تصميم نظم تسجيل الجريمة، وتوجد تحديات عديدة تحتاج إلى المعالجة من أجل إنتاج بيانات إحصائية عالية الجودة تستند على هذه النظم. ولا تقتصر البيانات الإدارية عن الجريمة على التعبير عن الاتجاهات الأساسية والأنماط السائدة في الجريمة فحسب، بل تعبر أيضا عن فعالية مختلف المؤسسات المسؤولة في الدولة. ومن بين جميع أشكال الإحصاءات عن الجريمة التي تستند إلى التقارير الإدارية، تمثل بيانات الشرطة عادة أقرب تقدير للنطاق الفعلي للجريمة، في حين أن البيانات التي تقدمها هيئات العدالة الجنائية (النيابة العامة والمحاكم والسجون، وما إلى ذلك) تصف طرائق مواجهة الدولة للجريمة ومدى فعاليتها. وفي جميع الحالات، فإن البيانات الصادرة عن نظم العدالة الجنائية لا تعبر سوى عن الجرائم التي تُكشف أو تُبلغ السلطات بها، في حين أن الجرائم التي لم تُكشف و لم يُبلغ عنها يظل عددها مجهولا.

٤ - وفي الآونة الأخيرة، ظهرت الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء باعتبارها إحدى الركائز المهمة لإحصاءات الجريمة. وتعد الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء أداة مهمة لجمع المعلومات حول عدد من الجوانب البالغة الأهمية والتي لا يمكن للإحصاءات الإدارية أن تغطيها. وتشمل تلك الجوانب خصائص الضحايا، وتأثير الجريمة على الضحايا، والتصورات عن الجريمة، والمواقف تجاه الشرطة والوكالات الأخرى. وإضافة إلى ذلك، يمكن للاستقصاءات عن الإيذاء استيعاب الجرائم التي لا تُبلغ الشرطة عنها، وبالتالي لا يُعرف عددها في الإحصاءات الإدارية. ولذلك يمكن للاستقصاءات عن الإيذاء أن تساعد على رسم صورة أشمل لمستويات الجريمة وأنماطها في بلد ما. وفي بعض البلدان، أُدرِجت هذه الدراسات ضمن برامج استقصاء وطنية منتظمة، وهي تعتبر مفيدة في توفير معلومات مرجعية حول الجريمة وفي تصميم سياسات العدالة الجنائية القائمة على الأدلة؛ وفي حالات أخرى، تنفذها الحكومات المحلية أو المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات البحثية ولا يكون لها سوى تأثير محدود على البرامج الوطنية الرائدة المتعلقة بسياسات مواجهة الجريمة.

٥ - ونظرا للنظام المعقد الذي تنتهجه الجهات الفاعلة ومصادر البيانات التي تشارك في إحصاءات الجريمة، فمن الضروري تحقيق مزيد من مشاركة المكاتب الإحصائية الوطنية في وضع وصيانة نظام منسق وشامل لإحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية للمحافظة عليه. ويمكن تلخيص الدور الرئيسي للمكاتب الإحصائية الوطنية على النحو التالي:

٦ - **التنسيق** - حيث أن المكتب الإحصائي الوطني هو المنسق للنظم الإحصائية الوطنية، فغالبا ما يكون في أفضل وضع لممارسة ولاية مؤسسية لإجراء حوار منسق بين الجهات الإحصائية التابعة لمختلف المؤسسات (ولا سيما الشرطة والنيابة العامة والمحاكم والسجون). وقد تشمل الجوانب الأساسية لهذا التنسيق ما يلي: (أ) وضع التعاريف والمفاهيم الإحصائية القياسية من أجل تطبيقها في جميع المؤسسات؛ (ب) تصميم منهجية إحصائية محسنة؛ (ج) تقديم الدعم التقني لفرادى الوكالات؛ (د) نشر إحصاءات الجريمة التي تضم بيانات من مختلف المؤسسات ومصادر البيانات. ويكتسب الدور التنسيقي للمكتب الإحصائي الوطني أهمية أكبر في البلدان التي يُنظم فيها اختصاص نظام مواجهة الجريمة ونظام العدالة الجنائية على مستويات مختلفة، ويكون ذلك عادة على مستوى الولايات وعلى المستوى الاتحادي. وفي هذه الحالات، تنظم أعمال جمع البيانات على أساس السجلات الإدارية عادة وفقا لاختصاصات مختلف المؤسسات (التابعة للولايات والاتحادية)، مما يُعد تحديا إضافيا لمهمة إنتاج البيانات الموجزة فيما يخص البلد بأسره.

٧ - **تعزيز معايير الجودة** - يمكن للمعلومات التي تستند إلى إحصاءات الجريمة أن تسفر عن آثار سياسية قوية، وينبغي، من ثم، أن يقوم جمع بيانات الجريمة وتحليلها ونشرها على أعلى معايير الجودة. وتعد العناصر المهمة في هذا الشأن هي الاستقلالية المهنية والشفافية والسرية الإحصائية والحياد والموضوعية. وفي حين أن هذه الجوانب ليست حكرا على المكاتب الإحصائية الوطنية، يمكن للمكتب أن يقوم بدور هام في الترويج لعناصر الجودة في فرادى المؤسسات التي تدير الإحصاءات الإدارية، وفي تعزيزها عند الاقتضاء. ويمكن للمكتب الإحصائي الوطني أيضا أثناء تعزيز دوره في جمع وتوحيد ونشر البيانات المستمدة من جميع المؤسسات المعنية، تحسين تطبيق المعايير في إصدار عن البيانات بطرائق مستقلة عن العملية السياسية.

٨ - **تنفيذ الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء** - تحظى قيمة الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء باعتراف متزايد من قبل واضعي السياسات، وهي تمثل اليوم في بعض البلدان المصدر الرئيسي للمعلومات لرصد سياسات مواجهة الجريمة. وتجري دراسات استقصائية عن الإيذاء في طائفة واسعة من البلدان، بطرائق تنفيذ مختلفة: في إطار النظم الإحصائية الوطنية أو كجزء من برامج البحوث؛ وتغطي كامل الأراضي الوطنية أو مناطق حضرية أو ريفية مختارة فقط؛ وضمن إطار زمني منتظم أو على أساس مخصص. وقد ازدادت مشاركة المكاتب الإحصائية الوطنية في الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء إما بوصفها الوكالة الرئيسية المسؤولة عن تحديد المحتوى والمنهجية وطرائق التنفيذ أو بوصفها الوكالة ''الميدانية'' التي تحدد طرائق التنفيذ فقط. وعلى الرغم من الدور المتزايد للدراسات الاستقصائية في الفهم العام للجريمة، فما زالت الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء في كثير

من البلدان نشاطا يخرج عن نطاق النظم الإحصائية الوطنية. ويمكن للمكاتب الإحصائية الوطنية أن تؤدي دورا أفضل في دمج هذه الدراسات الاستقصائية ضمن برنامج الدراسات الاستقصائية المنتظم في الإحصاءات الرسمية. وبناء على كيفية صياغة النظام الإحصائي الوطني، يمكن للمكاتب الإحصائية الوطنية أن تتعاون مع الوكالات الفنية والمنظمات البحثية والمجتمع المدني وأن تساهم على مختلف المستويات، بدءا من تقديم المشورة الفنية ووضع منهجية سليمة إلى الاضطلاع بدور المروج النشط والمنفذ للدراسات الاستقصائية عن الإيذاء. وبوصف المكتب الوطني الإحصائي منسقا للإحصاءات الرسمية، ينبغي أيضا أن يكون سباقا في ضمان النظر في الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء عند وضع البرامج الإحصائية الرئيسية. ومن شأن النظر في الاستفادة من الدراسات الاستقصائية لجمع البيانات عن الجريمة في النطاق الأوسع المتمثل في الخطط الإحصائية الوطنية أن يحقق مزيدا من المرونة والكفاءة، ويسمح، على سبيل المثال، بإدراج وحدات عن الإيذاء في الدراسات الاستقصائية الحالية، حيثما كان ذلك مناسبا. ويجري حاليا إضفاء الصفة المؤسسية على برنامج سنوي عادي للدراسات الاستقصائية عن الإيذاء في إطار الإحصاءات الرسمية في بعض البلدان، مثل أستراليا وشيلي وكندا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. وينفذ العديد من البلدان الأخرى دراسات استقصائية عن الإيذاء في إطار الإحصاءات الرسمية التي تشمل فترة زمنية أطول (على سبيل المثال، كل خمس سنوات) أو التي تجرى على أساس مخصص. وكشف جرد للدراسات الاستقصائية عن الإيذاء قام به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة الاقتصادية لأوروبا برعاية مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في الدول الأعضاء الـ ٥٦ في اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠٠٦، أنه على مدى العقود الثلاثة الماضية، كان ٢٣ بلدا قد نفذ دراسات استقصائية متخصصة عن الإيذاء، وأضاف ١٦ بلدا آخر وحدة عن الإيذاء في الدراسات الاستقصائية الحالية. وفي حين أصبحت الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء معتمدة على نطاق أوسع، فقد زادت الرغبة في استخدامها لأغراض المقارنة الدولية على مر السنين.

الإطار ١

المبادرات التي وضعت لتوحيد الاستقصاءات عن الإيذاء

البرنامج	البيان	مرجع لمزيد من المعلومات
الدراسة الاستقصائية الدولية لضحايا الجريمة	وضعت الدراسة الاستقصائية الدولية لضحايا الجريمة في عام ١٩٨٧ لتوفير استبيان موحد والتغلب على الاختلافات في تعريف الجريمة ومنهجية الدراسات الاستقصائية. وفي حين كانت الدراسات الاستقصائية تركز في البداية على البلدان المتقدمة النمو، مع إشراك معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فقد توسع نطاق تلك الدراسات على نحو متزايد لتشمل البلدان النامية. وبحلول عام ٢٠٠٦، كان ما يربو على ٧٠ بلدا قد نفذ دراسة استقصائية واحدة على الأقل.	http://en.wikipedia.org/wiki/The_International_Crime_Victims_Survey
الدراسة الاستقصائية التي أجراها الاتحاد الأوروبي عن السلامة والأمن	ينسق المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية الدراسة الاستقصائية التي يجريها الاتحاد الأوروبي عن السلامة والأمن، وترمي إلى تنفيذ دراسة استقصائية منسقة تماما عن الإيذاء في جميع الدول الـ ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى دول أوروبية أخرى، في عام ٢٠١٣.	http://arno.uvt.nl/show.cgi?fid=113047
النظام الإقليمي للمؤشرات الموحدة لأمن المواطن ومنع العنف	يقوم معهد سيساليا بجامعة كالي (كولومبيا) بتنسيق مشروع ”النظام الإقليمي للمؤشرات الموحدة لأمن المواطن ومنع العنف“، بدعم من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. ويشارك في هذا المشروع حوالي ١٥ بلدا من أمريكا الوسطى والجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي، وقد وضعت وحدة أساسية للدراسة الاستقصائية.	http://bprindicadoresbid.univalle.edu.co/proyect.html

ثالثا – التحديات التي تواجهها البلدان في مجال إحصاءات الجريمة

٩ – أُحرِز بعض التقدم في مجال إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية، وتتاح في الوقت الحالي معلومات أوفر وأفضل على الصعيد الوطني لدعم سياسات منع الجريمة. وأَحرَزَت بعض البلدان تقدماً ملحوظاً في تحسين جهود التنسيق على الصعيد الوطني، وفي تعزيز نظم التسجيل، ووضع منهجية استقصائية لقياس معدلات الجريمة، وتعزيز القدرات التحليلية بما يجعل من إحصاءات الجريمة أداة مجدية في سياق السياسات العامة. إلا أنه لم تزل توجد تحديات تحد من قدرة البلدان على وضع نظم إحصائية للجريمة والعدالة الجنائية تكون شاملة ومنسقة على الصعيد الوطني. ويتعلق الكثير من التحديات بنقص الموارد التقنية والمالية لدى الوكالات المعنية، مما ينعكس في صورة معاناة المؤسسات مثل الشرطة والمحاكم والنيابة العامة والنظم الجنائية لدى إقامة نظم تسجيل حاسوبية بالكامل منسقة شاملة تتسم بالكفاءة، أو تعَهُّد تلك النظم. بيد أنه توجد تحديات مؤسسية أيضاً. فإن وجود مؤسسات مختلفة مختصة بإنفاذ القانون مثل الشرطة والدرك والجمارك والشرطة المالية، وكذلك اختلاف المستويات المؤسسية للقوانين الجنائية (التي تميز الجريمة على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات)، يزيد من صعوبة الأمر لأن تقوم البلدان ببناء نظام متكامل للبيانات يستطيع أن يغطي جميع الجرائم على نطاق بلد بأسره.

١٠ – وبالمثل، فإن قدرة البلدان على إجراء دراسات استقصائية عن الإيذاء تختلف فيما بين البلدان والأقاليم. وفي أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا، يوجد فهم عام لقِيَم البيانات المجمَّعة من الضحايا، وأقام عدد من البلدان برامج لاستقصاءات عن الإيذاء على الصعيد الوطني. وفي أمريكا الجنوبية، يوجد تقليد قائم منذ أمد طويل لرصد الجرائم، ويوجد عدد من مراصد الجريمة على صعيد المدن والصعيدين الإقليمي والوطني، حيث تُستَخدَم الاستقصاءات السكانية ضمن الأدوات المستخدمة في وضع سياسات منع الجريمة. إلا أن بعض هذه الاستقصاءات لا يغطي الأراضي الوطنية إلا جزئياً، وهي ليست مستدامة بمرور الوقت. واستقصاءات ضحايا الجريمة ليست ممارسة راسخة في كثير من البلدان في أفريقيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث تقتصر إحصاءات الجريمة في كثير من الأحيان على البيانات المتعلقة بالجرائم التي تبلَّغ بها السلطات.

الإطار ٢
إحصاءات الجريمة في المكسيك

يبين المثال المأخوذ عن المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك أنه يمكن للمكاتب الإحصائية الوطنية أن تؤدي دوراً هاماً في تعزيز الاتساق في بيانات الجريمة على الصعيد الوطني، حيث اتبع المعهد نهجاً متكاملاً في إنتاج الإحصاءات المتعلقة بالجريمة، أدى فيه دور المنسق للأنشطة الإحصائية التي تقوم بها جميع الوكالات الحكومية، ووسَّع دوره كمنتج مباشر للإحصاءات.

وفي الأعوام القليلة الماضية، قام المعهد بإضفاء طابع منهجي على جميع المشاريع المتعلقة بإنتاج المعلومات الإحصائية عن الجريمة وغيرها من البيانات ذات الصلة، من خلال مجموعة متنوعة من التعدادات الحكومية، واستقصاءات عن الإيذاء واستقصاءات لتصورات الجمهور، وتحسين السجلات الإدارية. وقد وضع تصنيفاً معيارياً لجمع البيانات الإدارية المتعلقة بالجريمة من جميع المؤسسات الوطنية ودون الوطنية. وللمرة الأولى يكون باستطاعة المكسيك أن توفر بيانات وطنية موثوقة عن الإيذاء (معدلات الجرائم ومدى انتشارها)، وعن ''الرقم المعتم للجريمة''، وعن تصورات الجمهور، والتقييمات المؤسسية التي يجري إحالتها على الصعيد الاتحادي وصعيد الولايات والصعيد المحلي. وإضافة إلى ذلك، أصبح بالإمكان الاطلاع على المعلومات المتعلقة بموارد الحكومة وأدائها، وبالقضاء والمحاكم.

١١ - وتوجد أسباب مختلفة يمكن أن توضح أسباب ضعف مشاركة بعض المكاتب الإحصائية الوطنية في إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية، منها ما يلي:

(أ) قيام مؤسسات وطنية أخرى مثل وزارة الداخلية أو قطاع الشرطة بإنشاء مكونات قوية في مجال البحوث والإحصاءات، وتأهُّلها بشكل أفضل لأن تتصدر أنشطة جمع البيانات ونشرها؛

(ب) اعتبار البيانات المتعلقة بالجريمة أمراً لا يتعامل معه إلا المؤسسات المعنية بمنع الجريمة أو مكافحتها، وعدم الاعتداد بأهمية الدور الذي تؤديه المكاتب الإحصائية الوطنية من جانب المكتب ذاته أو من واضعي السياسات؛

(ج) النقص في الموارد التي يمكن تخصيصها لمجال الجريمة في المكاتب الإحصائية الوطنية، مما يمكن أن يؤثر في قدرتها على تبوء وضع ريادي وعلى ممارسة دور تنسيقي على نحو فعال.

١٢ - وقد نُفِّذَ عدد من المبادرات لدعم البلدان في تطوير إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية. وأقامت منظمات دولية، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دورات تدريبية على تسجيل البيانات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية وتجميعها واستخدامها، وذلك في إطار جهودها المبذولة على الصعيد العالمي للارتقاء بجودة الحوكمة. وبناءً على تكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة معايير ومبادئ توجيهية بشأن إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية[٢]. كما قدم المكتب المزيد من الدعم المباشر من خلال إقامة مشاريع لتقييم إمكانية إنشاء إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية والتدريب عليها[٣]. وفي بلدان كثيرة، يقدم المكتب دعماً منهجياً إلى الدول لدى إقامتها لنظم إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية، وفي إجراء دراسات استقصائية عن الإيذاء. وعلى مدى السنوات الخمس الأخيرة، على سبيل المثال، ما برح المكتب يدعم سلسلة من الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء ضحايا الجريمة في سبعة بلدان أفريقية في إطار برنامجه ''البيانات من أجل أفريقيا'' (Data for Africa)، من بينها أوغندا (٢٠٠٧)، وجمهورية تترانيا المتحدة (٢٠٠٨)، والرأس الأخضر (٢٠٠٨)، ورواندا (٢٠٠٨)، وغانا (٢٠٠٩)، وكينيا (٢٠١٠)، ومصر (٢٠٠٨)[٤].

(٢) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥/٢٠٠٩ المعنون ''تحسين جمع وإعداد التقارير وتحليل البيانات من أجل تعزيز المعارف بشأن الاتجاهات في مجالات محددة من الجريمة''.

(٣) من بين الأمثلة الحديثة مشروع مدته عامين يموله الاتحاد الأوروبي ونفذه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الفترة بين عام ٢٠٠٩ و ٢٠١١ مع عدد من الشركاء، ويهدف إلى تعزيز أدوات الرصد لفائدة المؤسسات القضائية ومؤسسات إنفاذ القانون في بلدان غرب البلقان، عن طريق امتثال الآليات الإحصائية الوطنية للمعايير والممارسات الجيدة الدولية ذات الصلة.

(٤) يمكن الاطلاع على نتائج الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء على الموقع: www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/Data-for-Africa-publications.html. واستخدَمَت تلك الدراسات استبياناً موحداً عُدِّل، حسب الاقتضاء، ليجسد الاحتياجات المحلية ومدى استيعاب مفاهيم الجريمة والعدالة على الصعيد المحلي.

الإطار ٣

المجالات التي تحتاج فيها البلدان إلى مساعدة

من أجل تحسين قدرة البلدان على إنشاء وتعهُّد نظام لإحصاءات الجريمة يكون مفيداً ومتسقاً وشاملاً، يلزم التركيز على مجالات مختلفة كالتالي:

- ترويج فكرة أن المكاتب الإحصائية الوطنية بمقدورها أن تشارك بقدر أكبر في جمع إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية وتنسيقها، ودعم إقامة حوار مستمر فيما بين المكتب الإحصائي الوطني والمؤسسات الوطنية الأخرى العاملة في تسجيل وتجهيز البيانات المتعلقة بالجريمة، وذلك لتحسين توافر البيانات وتحليلاتها إلى الحد الأقصى
- تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على المشاركة بقدر أكبر في مجال إحصاءات الجريمة، ووضع المعايير الإحصائية، وتقديم الدعم التقني لفرادى الوكالات، وتنسيق عملية نشر البيانات
- تشجيع إجراء استقصاءات ضحايا الجريمة في إطار النظم الإحصائية الوطنية
- توفير الدعم التقني للمكاتب الإحصائية الوطنية لتصميم استقصاءات ضحايا الجريمة وتنفيذها، بالتشاور على نطاق واسع مع أصحاب المصلحة المعنيين
- دعم المؤسسات التي تسجل حوادث الجريمة والعدالة الجنائية، لتكييف نظمها الإحصائية حتى تتوافق مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية، ولتعزيز قدراتها في مجالي التسجيل وجمع البيانات (عن طريق حوسبة ما لديها من نظم مثلاً)، وتعزيز كفاءاتها التحليلية لأغراض تحقيق نواتج عالية الجودة

١٣ - وفي الآونة الأخيرة، أنشأ المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أول مركز للتفوق للمعلومات الإحصائية المتعلقة بالحوكمة وضحايا الجريمة وشؤون الأمن العام والعدالة، وذلك بهدف دعم البلدان في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في إجراء دراسات استقصائية عن الإيذاء، وتحسين الدور الذي تؤديه المكاتب الإحصائية الوطنية في إحصاءات الجريمة. ويشكل المركز أيضاً منتدى تُجرى فيه البحوث لتطوير منهجيات إحصائية جديدة، ويمكن فيه للخبراء أن يضعوا مبادئ

توجيهية بشأن كيفية قياس الظواهر الإجرامية الأكثر أهمية لدى بلدان المنطقة والمجتمع الدولي.

الإطار ٤

مركز التفوق للمعلومات الإحصائية المشترك بين المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

يقع المركز في مكسيكو وفي أغواسكالينتس، ويركز على إنتاج وتحليل المعلومات الإحصائية المتعلقة بالحكومة، والجريمة، والإيذاء، والعدالة، بهدف تحقيق الأهداف التالية:

- تطوير القدرات المؤسسية لأغراض إنتاج الإحصاءات
- دعم البلدان في إجراء دراسات استقصائية عن الإيذاء
- توفير التدريب والمساعدة التقنية
- إقامة شبكة من الخبراء في مجال إنتاج وتحليل الإحصاءات المتعلقة بالحكومة والجريمة والإيذاء والعدالة
- إجراء البحوث وتحليل الاتجاهات
- تعزيز عملية تصنيف الجريمة في المنطقة

رابعا – المعايير الدولية المتعلقة بإحصاءات الجريمة

١٤ – إن توافر المعايير الدولية من شأنه أن يدعم عمليات جمع إحصاءات الجريمة والعدالة الوطنية ونشرها وتحليلها، وذلك بجعل البيانات المتاحة لدى البلدان أكثر قابلية للمقارنة، وبتوفير المبادئ التوجيهية للبلدان بشأن كيفية تصميم نظم جمع البيانات وتعهُّدها. وفي مجال الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية، ثمة صعوبة بوجه خاص في الترويج لتطبيق مؤشرات قابلة للمقارنة على نطاق الولايات القضائية المختلفة، وذلك لأن الإحصاءات الإدارية المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية تقوم على التشريعات (الجنائية) الوطنية وعلى تعاريف قانونية مختلفة. وإضافة إلى ذلك، فإن الإجراءات المتبعة لجمع البيانات، وممارسات التسجيل، وقواعد العدّ، تختلف اختلافاً واسعاً فيما بين البلدان. كما تختلف قدرات وكالات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية على إنتاج إحصاءات عالية الجودة اختلافاً كبيراً، إذ يفتقر الكثير من البلدان إلى

الموارد اللازمة لكفالة التنسيق على نحو فعال، ولتوظيف الموظفين المدربين في مجال حفظ السجلات وإنتاج البيانات الإحصائية.

١٥ - ورغم أنه لا توجد معايير دولية ملزمة لإنتاج إحصاءات الجريمة، فلطالما روجت الأمم المتحدة لتطبيق مجموعة من المبادئ التوجيهية المعترف بها على نطاق واسع لإحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية، وأقرت بالدور المحوري الذي تؤديه المكاتب الإحصائية الوطنية في تنسيق عملية إنتاج هذه الإحصاءات. ويقدم ''دليل إنشاء نظام إحصاءات العدالة الجنائية''[٥] مبادئ توجيهية مفصلة بشأن الخيارات المؤسسية المتاحة ونطاق نظام إحصاءات العدالة الاجتماعية ومحتواه، ويشمل البيانات المتعلقة بالشرطة والنيابة والمحاكم والسجون، ويقدم إرشادات قيِّمة بشأن جمع تلك الإحصاءات وتجهيزها وتحليلها ونشرها. وفيما يتعلق باستقصاءات ضحايا الجريمة، فإن ''الدليل بشأن الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء'' الذي اشترك في إصداره اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يقدم توجيهات مفصلة عن الدورة الكاملة لتنفيذ استقصاءات ضحايا الجريمة، بدءاً من مراحل التخطيط والتصميم والمنهجية المتبعة وتصميم الاستبيان، إلى تجهيز البيانات ونشرها وتقييم الاستقصاء. وعلى الصعيد الإقليمي، فإن المبادرات الإحصائية الجارية (من قبيل مبادرات الاتحاد الأوروبي) تيسر تطبيق معايير وتعاريف مشتركة، حسبما هو مفصَّل في تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام ٢٠١٠ والمعنون ''وضع معايير في مجال الإحصاءات القضائية والشؤون الداخلية - التشريعات الدولية وتشريعات الاتحاد الأوروبي''.

١٦ - وشرع مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في جهود لتحديد إطار لنظام مشترك لتصنيف الجريمة، وأنشاء في عام ٢٠٠٩ فرقة عمل معنية بتصنيف الجريمة تابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة الاقتصادية لأوروبا. ووضعت فرقة العمل إطاراً يصنِّف جميع الأعمال والحوادث الإجرامية على أساس ''الحوادث'' بدلاً من التعريفات القانونية (التي تختلف اختلافاً واسعاً)، بما يتيح إجراء مقارنات ذات مغزى لإحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية. وقد اعتمدت هيئة مكتب مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين العمل المبدئي الذي قامت به فرقة العمل، الذي يضع المبادئ التي يقوم عليها تصنيف دولي للجريمة لأغراض إحصائية (إطار تصنيفات الجريمة)، يتألف من ثلاث مستويات للتصنيف وعدد من المكونات الفرعية الأفقية الإضافية. وقد مدد مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين ولاية فرقة العمل حتى نهاية عام ٢٠١٢ وكلفها بمواصلة تطوير إطار تصنيف الجريمة من خلال إعداد دراسات حالات

(٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.XVII.6.

إضافية ومواصلة تصنيف مجموعة مختارة من الأفعال الإجرامية. وينم العمل الذي يقوم به مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين وفرقة العمل التابعة له عن نتائج واعدة للغاية، وأشارت بعض دول المؤتمر إلى أنه باستطاعتها ربط بياناتها بالإطار المطوَّر. وثمة أهمية لتوسيع نطاق ما يُضطَّلع به من أعمال لاختبار وتطوير التصنيفات لتشمل مناطق خارج أوروبا، وذلك لضمان إمكانية تطبيقها على نطاق أوسع. كما أن مركز التفوق للمعلومات الإحصائية المشترك بين المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ضمَّن برنامج عمله مهمة اختبار إطار تصنيفات الجريمة في منطقة أمريكا اللاتينية. ويؤمل أن تشترك مناطق أخرى في مبادرات مماثلة، وأن تتولى اللجنة الإحصائية الرصد الوثيق لتطوير التصنيفات.

١٧ - وفي الاجتماع السادس لمؤتمر إحصاءات الأمريكتين، المعقود في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في بونتا كانا، الجمهورية الدومينيكية، جرى تحليل التحديات التي تواجهها المكاتب الإحصائية الوطنية لدى قياسها إحصاءات الجريمة، وقُدِّم عرض بالأعمال التي يقوم بها مركز التفوق المشترك بين المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

١٨ - واعتمد المؤتمر توصية تدعو إلى دعم جهود البلدان المبذولة لإنتاج ونشر المعلومات المتعلقة بالجريمة، بوسائل من بينها على وجه الخصوص إدراج الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء ضمن البرنامج العادي للمكاتب الإحصائية الوطنية. وطلب المؤتمر إلى المنظمات الدولية أن تشجع على تطبيق المعايير الدولية في تنفيذ الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء وفي وضع تصنيفات الجريمة. كما رحب بإنشاء مركز التفوق وطلب إليه أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بهذا الموضوع، وأن يضع معايير لقياس الجريمة.

١٩ - وطلب المؤتمر إلى اللجنة الإحصائية أن تدرج مسألة إحصاءات الجريمة في جدول أعمالها العادي[٦].

٢٠ - وفيما يتعلق بجمع البيانات ونشرها على الصعيد الدولي، فإن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هو المنظمة المنوطة بهذا التكليف التي تجمع بانتظام البيانات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية. وبوصفه الهيئة العالمية المكلفة بتعزيز التصدي الفعال للجريمة والمخدرات والإرهاب، بوسائل من بينها توفير المعارف والبيانات والتحليلات الإحصائية، فإن المكتب مكلَّف بإجراء عمليات منتظمة لجمع البيانات المتعلقة بالجرائم الإدارية والعدالة

(٦) القرار ٧ (سادسا)، الفقرة ٥٠، ويمكن الاطلاع عليه في الموقع: http://www.eclac.cl/deype/noticias/noticias/5/44535/SCA6_Resolution7VI.pdf.

الجنائية فيما بين الدول الأعضاء من خلال دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية. وهذه الدراسة الاستقصائية، التي تُنفَّذ منذ بداية السبعينيات في القرن الماضي، وتُجرى في الوقت الراهن سنوياً، وتشمل مجموعة أساسية من الوحدات التي تُكرر كل عام، إلى جانب وحدات خاصة جانبية تركز على قضايا إجرامية معينة. وقد اعتمدت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية الهيكل البنائي للدراسة الاستقصائية. ومن أجل دعم البلدان في تحسين جودة البيانات المقدَّمة وإمكانية الاطلاع عليها ومقارنتها فيما بين البلدان، يقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خدمات استشارية ودورات تدريبية خاصة إلى البلدان التي تطلب ذلك. وإضافة إلى ذلك، يُعَدّ إنشاء شبكة من جهات الاتصال الوطنية المعنية بإحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية خطوةً هامة نحو زيادة حجم الردود على الدراسة الاستقصائية وتحسين نوعيتها. وفي بضعة بلدان فقط، يقع مقر جهة الاتصال الوطنية المرشحة من قِبَل السلطة الوطنية داخل المكتب الإحصائي الوطني. وعلى الصعيد الإقليمي، يتعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على نحو وثيق مع المنظمات الإقليمية، مثل المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (Eurostat) ومنظمة الدول الأمريكية، في مجال مواءمة أدوات جمع البيانات وفي جمع الردود على الدراسة الاستقصائية من الدول. ويجري نشر البيانات التي يجمعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن طريق الإنترنت والمنشورات حيث تُحلّل البيانات للتعمق في المعرفة بشأن مواضيع معينة. وأحدث هذه المنشورات هي ”الدراسة العالمية عن جرائم القتل لعام ٢٠١١: الاتجاهات والسياقات والبيانات“[٧].

خامسا – الجرائم الناشئة والتي يصعب قياسها

٢١ – بالإضافة إلى ما للجريمة التقليدية من مقاييس سليمة وقابلة للمقارنة، بات من المتوقع أكثر فأكثر أن تتطلب الإحصاءات الرسمية مقاييس موثوقة لتحسين المعرفة بأشكال الجرائم الناشئة والأكثر تعقيداً، مثل الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والاتجار بالموارد البيئية والجريمة الإلكترونية وغسل الأموال والفساد. ويطرح قياس هذه الجرائم تحديات إضافية تستمد جذورها من طبيعة هذه الجنايات ونطاقها الواسع وطابعها عبر الوطني. وتعد العمليات الكامنة وراء هذه الجرائم عمليات معقدة للغاية والجرائم صعبة الكشف وليس لها في بعض الأحيان ضحايا من الأفراد. وغالباً ما ترتكب جماعات الجريمة المنظمة هذه الأشكال

(٧) متاحة في الموقع: http://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/statistics/crime/global-study-on-homicide-2011.html.

من الجرائم ويصبح القياس العام للجريمة المنظمة في حد ذاته مهمة شاقة للوكالات الإحصائية الرسمية على المستويين القطري والدولي.

٢٢ - وتوفر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الأساس وبعض المفاهيم الهامة التي يمكن الاستفادة منها لوضع إطار لقياس الجريمة المنظمة، مثل تحديد المعايير اللازمة لتعريف جماعات الجريمة المنظمة، على الصعيدين الوطني وعبر الوطني معاً. بيد أنه من الضروري مواصلة العمل لوضع معايير تنفيذية لقياس الجريمة المنظمة وتحديد البيانات الإحصائية والمصادر ذات الصلة. كما تتضمن اتفاقية الأمم المتحدة إشارة في هذا الصدد تنص صراحةً في المادة ٢٨ منها على ''وضع تعاريف ومعايير ومنهجيات مشتركة وتطبيقها حسب الاقتضاء''.

الإطار ٥

أمثلة عن الجرائم الناشئة والتي يصعب قياسها:

- الاتجار بالأشخاص
- تهريب المهاجرين
- الاتجار بالموارد البيئية
- الجريمة الإلكترونية
- غسل الأموال
- الفساد

٢٣ - وينبغي لأي إطار شامل لقياس الجريمة المنظمة أن يتناول صراحةً الجنايات ذات الصلة بمشاركة الجماعات المنظمة وكذلك المظاهر المختلفة للجريمة المنظمة التي تتجلى في جنايات أخرى (مثل جرائم القتل). ويعني ذلك مثلاً ضرورة تعديل نظم جمع البيانات القائمة على أساس جرائم مسجلة للإشارة إلى تلك الجرائم التي ترتكبها جماعات منظمة بحيث يزداد قياس الجريمة المنظمة واقعيةً.

٢٤ - والتحدي ذاته يسري على أشكال أخرى معقدة من الجريمة قد لا يكون لها صلة بجرائم منظمة مثل تهريب المهاجرين وغسل الأموال والجريمة الإلكترونية والفساد. وقد جرى الاضطلاع ببعض الأعمال لوضع معايير إحصائية وتقديم بيانات عن العديد من هذه الجرائم على الصعيدين الوطني والدولي. ففي عام ٢٠١٠، مثلاً، قدم المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية أول استعراض للبيانات والمؤشرات المتعلقة بغسل الأموال على صعيد الاتحاد

الأوروبي[٨]. وقد حدد هذا العمل الرائد، الذي طلبت المفوضية الأوروبية القيام به، عدداً من التحديات الملموسة فيما يتعلق بجمع البيانات ووضع المؤشرات في هذا المجال.

٢٥ - ويمثّل الفساد مجالاً آخر يزداد فيه الطلب على استخدام المقاييس الكمية. فقد أُعدت خلال العقود المنصرمة تقييمات لحجم الفساد على الصعيدين الوطني والدولي معاً. إلا أن العديد من هذه التقييمات التي غالباً ما تستند إلى أساليب غير مباشرة أو تبنى على تصورات تمثّل مواطن ضعف هامة من وجهة نظر منهجية. ففي الآونة الأخيرة، كشف إعداد دراسات استقصائية[٩] بأخذ العينات يركز على ممارسات مباشرة للفساد إما من جانب السكان أو المؤسسات التجارية عن إمكانية تقديم بيانات صحيحة وقائمة على الأدلة بشأن الفساد. غير أنه لا توجد منهجية موحدة لوضع مقاييس موثوقة ومعيارية للفساد و لم تترجم مختلف النهج التي جرى اختبارها حتى الآن إلى جهاز إحصاء نموذجي (مفاهيم وأساليب استقصائية وأدوات ومؤشرات).

٢٦ - وثمة حاجة إلى اتخاذ عدد من الخطوات لتحسين قياس هذه الأشكال المعقدة والهامة للغاية من الجريمة. وبناءً على ما تم بالفعل القيام به، بات من الضروري أن تعرف منهجية العمل البارامترات اللازمة للمقاييس ولتحديد طريقة تعديل النظم التقليدية لجمع البيانات (سواء أكانت سجلات إدارية أم دراسات استقصائية) من أجل تحديد هذه الأشكال من الجريمة وتسجيلها بصورة أفضل. ونظراً للطابع عبر الوطني لمعظم هذه الظواهر وللحاجة إلى قياس التدفقات عبر البلدان والمناطق، أصبح من المهم وضع معايير دولية بطريقة يمكن من خلالها مقارنة البيانات الوطنية والربط بينها بسهولة.

٢٧ - وينجم ذلك عن وجود صكوك قانونية دولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي صكوك سبق أن أعربت فيها البلدان عن التزام شديد بالعمل معاً ووضعت الأساس لأي عملية قياس.

---

(٨) Eurostat, *Money laundering in Europe, Report of work carried out by Eurostat and DG Home Affairs,* (Luxembourg, 2010).

(٩) يتمثل أحد الأمثلة في دراسات استقصائية منسقة عن الفساد نفذتها البلدان (وفي حالات كثيرة مكاتب الإحصاء الوطنية) في منطقة البلقان في عام ٢٠١٠ بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد الأوروبي (http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/statistics/corruption/Western_balkans_corruption_report_2011_web.pdf).

سادسا – المؤتمر الدولي بشأن إحصاءات الجريمة

٢٨ – رغم تنظيم العديد من المناسبات العلمية بشأن البحوث الجنائية على المستويين الأكاديمي والحكومي، فإن النظام الإحصائي الدولي يفتقر إلى فرص تتيح تبادل الاطلاع على الممارسات ومناقشة المعايير الإحصائية المتعلقة بالجريمة. وبصورة أعم، لقد بات من الضروري أن ينظر النظام الإحصائي الدولي في الطريقة التي يمكن من خلالها تحسين إدماج الإحصاءات الجنائية في النظم الإحصائية الوطنية وفي كيفية تعزيز دور مكاتب الإحصاء الوطنية في إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية. ولهذا الغرض، يعتزم مركز التفوق للمعلومات الإحصائية المشترك بين المعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تنظيم المؤتمر الدولي الأول بشأن الإحصاءات المتعلقة بالحكومة والجريمة والإيذاء والعدالة الذي سيعقد في أغواسالينتيس، بالمكسيك، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢. ويهدف هذا المؤتمر إلى أن يصبح منتدى يعقد بانتظام لمناقشة وتحليل المعلومات الإحصائية المتعلقة بالمواضيع التي يتناولها. وسيضم إحصائيين رسميين وأكاديميين وباحثين وأعضاء منظمات غير حكومية، بالإضافة إلى الموظفين الرسميين الذين يستخدمون المعلومات الإحصائية ويضطلعون بمسؤولية عن وضع السياسات العامة وتنفيذها. وسيشجع هذا المؤتمر على تبادل المعلومات فيما بين منتجي البيانات وييسر إقامة الحوار مع العديد من مستعملي البيانات الجنائية بهدف الارتقاء بمستوى جودة المعلومات الإحصائية في هذا الميدان[١٠].

سابعا – استنتاجات

٢٩ – يتطلب القلق المتزايد لدى عامة الناس وواضعي السياسات بشأن الأمن والحوكمة الرشيدة إعداد المزيد من الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية وتحسينها، ولا سيما في تلك المجالات التي يتضرر فيها المواطنون ومؤسسات الحكومة أكثر من غيرهم. وتستطيع المكاتب الإحصائية الوطنية أن تؤدي دوراً فعالاً في هذه العملية. ويمكن أن تغدو المشاركة التامة للمكاتب الإحصائية الوطنية مفيدة للغاية في تحسين النظم الإحصائية الجنائية الوطنية عبر التنسيق وتقديم الدعم المنهجي للمؤسسات الوطنية (بما فيها الشرطة والنيابة العامة والمحاكم والسجون) ورفع مستوى جودة الإحصاءات الجنائية عبر تطبيق معايير المهنية والمستقلة. كما أن مكاتب الإحصاء الوطنية تحتل مكانة تخولها تعزيز برامج مستدامة للدراسات الاستقصائية عن الإيذاء على المستوى القطري. وينبغي أن يصبح إجراء

(١٠) لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع التالي: www.cdeunodc.inegi.org.mx.

الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء، سواء في شكل استقصاءات مخصصة أو وحدات استقصائية، جزءاً من التخطيط المنتظم للاستقصاءات الإحصائية التي تنفذها مكاتب الإحصاء الوطنية.

٣٠ - وتحتاج عدة بلدان إلى الدعم التقني والمالي لتحسين نظامها الخاص بإحصاءات الجريمة. وفي مجال البيانات الإدارية المتعلقة بالجريمة، بات من الضروري أن تقدم المساعدة لوضع إحصاءات متسقة عبر الهيئات المختلفة المشاركة في نظم إنفاذ القانون والعدالة الجنائية، وعلى الأخص حيث تتباين مستويات الاختصاص في ما بين الولايات القضائية. كما أنه من الضروري أن تقدم المساعدة التقنية اللازمة لتعزيز الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء وتنفيذها، ولا سيما عندما لا تؤدي مكاتب الإحصاء الوطنية دوراً محدداً تماماً في مجال إحصاءات الجريمة. ويضطلع مركز التفوق للمعلومات الإحصائية المشترك بين المعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بدور هام في دعم البلدان في المنطقة وعلى المستوى العالمي لتحسين قدرتها على جمع بيانات عن الجريمة وتعميمها وتحليلها. كما أنه يستطيع دعم وضع مبادئ توجيهية ومعايير إحصائية جديدة عن طريق البحث واختبار المنهجيات والتشاور مع الخبراء.

٣١ - ويلزم مواصلة وضع معايير دولية في مجال الإحصاءات الجنائية لدعم البلدان في وضع بيانات قابلة للمقارنة وإقامة أسس أمتن لإنتاج البيانات الوطنية. ويعد التصنيف الإطاري للجريمة الذي وضعه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تحت إشراف مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، أساساً صلباً لوضع تصنيف دولي للجريمة من خلال عملية مشاركة واسعة وشاملة. وينبغي توسيع نطاق هذه المساعي لتشمل مناطق أخرى ورصدها عن طريق اللجنة الإحصائية والنظام الإحصائي الدولي.

٣٢ - ومن الضروري مواصلة العمل المنهجي على المستوى الدولي لوضع تدابير إحصائية لعدة جرائم معقدة، مثل الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والاتجار بالموارد البيئية والجريمة الإلكترونية وغسل الأموال والفساد. وفي هذه المجالات، لا تزال المعايير الإحصائية في مرحلتها المبكرة وثمة حاجة إلى التوجيه على المستوى الدولي لوضع مقاييس بشأن هذه الجرائم، ولا سيما في سياق الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

٣٣ - ويمكن لأي مؤتمر دولي معني بالإحصاءات الجنائية أن يكون بمثابة منبر لدعوة مكاتب الإحصاء الوطنية إلى تحسين مساهمتها في وضع إحصاءات الجريمة على المستويين الوطني والدولي وفرصةً قيمة للنظر بصورة دورية في وضع معايير في مجال الإحصاءات الجنائية والتصدي للتحديات الناشئة في القياس والتحليل.

ثامنا – نقاط للمناقشة

٣٤ - لعل اللجنة تود أن:

(أ) توصي بتحسين مستوى مشاركة مكاتب الإحصاء الوطنية في تنسيق الإحصاءات الإدارية والقائمة على الاستقصاءات للجريمة التي أعدت على المستوى الوطني مع الإقرار بدور مؤسسات وطنية أخرى، مثل وزارتي الداخلية والعدل، في مواصلة الاحتفاظ ببيانات الجريمة وتحليلها؛

(ب) تدعو مكاتب الإحصاء الوطنية إلى تشجيع إعداد استقصاءات وطنية عن الإيذاء وإدراج هذه الاستقصاءات في إنتاجها المنتظم للبيانات؛

(ج) تشجع المجتمع الدولي على دعم البلدان في تنفيذ دراسات استقصائية عن الإيذاء ضمن إطار الإحصاءات الرسمية وتحسين نظم التسجيل؛

(د) تحسن جودة وتوافر إحصاءات الجريمة على المستوى الوطني من خلال ما يلي: '١' اختبار مشروع إطار تصنيف الجريمة والاعتماد على عمل مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين؛ '٢' وتحسين التنسيق بين اللجنة الإحصائية ولجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بما يكفل تحسين نوعية وتوافر البيانات التي تعمم على المستوى الدولي؛

(هـ) تنوه بإنشاء مركز التفوق للمعلومات الإحصائية المشترك بين المعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتطلب إلى المركز أن يقدم الدعم إلى البلدان لتعزيز جودة إحصاءات الجريمة وتوافرها من خلال الاضطلاع بأنشطة مختلفة تشمل المساعدة التقنية واختبار المنهجية لقياس الجرائم الناشئة و "التي يصعب قياسها"؛

(و) تطلب إلى مركز التفوق للمعلومات الإحصائية المشترك بين المعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن ينظم في عام ٢٠١٢ المؤتمر الدولي الأول بشأن إحصاءات الجريمة.